

### قطاع الزراعة والمياه

#### نظرة عامة

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعاباً للعمالة، إذ يستوعب حوالي 22 في المائة من القوى العاملة العربية، كما تمثل الصادرات الزراعية أكثر من 60 بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات غير النفطية للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لاشك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة.

وقد سجل الناتج الزراعي للدول العربية زيادة بنسبة 5.3 في المائة عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق. وارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بشكل طفيف عن العام السابق حيث بلغت نحو 5 في المائة. وخلال عام 2013، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليلعب حوالي 389 دولاراً مقابل 369 دولار مسجلة خلال عام 2012. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ يتراوح بين 580 دولاراً في السودان و48 دولاراً في جيبوتي.

فُدرت الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية عام 2010 بحوالي 274 مليار م<sup>3</sup>، وتقدر الموارد المائية السطحية المتاحة بحوالي 232 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م<sup>3</sup> أي بنسبة 88 في المائة، وتستهلك الزراعة معظم الموارد المائية السطحية، وتنسم كفاءة الري بالضعف نظراً لانتشار الري السطحي التقليدي بنسبة 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية.

يمثل السكان الزراعيون في الدول العربية عام 2012 حوالي 56 في المائة من سكان الريف، وتمثل القوى العاملة في الزراعة حوالي 21.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في نفس العام. وتعتبر هذه النسبة في تراجع مستمر نظراً لهجرة العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب انخفاض مستوى الأجور والنقص العام في الخدمات الأساسية. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في عام 2012 حوالي 5086 دولار، بمعدل نمو بلغ 7.1 في المائة مقارنة بالعام السابق عليه.

بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار أي بنسبة زيادة بلغت 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وعلى ضوء ما سبق، ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 4.5 في المائة ليصل إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012.

وسجلت الفجوة الغذائية زيادة بنسبة 1.2 في المائة خلال عام 2012 حيث بلغت حوالي 34.8 مليار دولار. وتمثل مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، تليها اللحوم بنسبة 20.1 في المائة، والألبان بنسبة 11.7 في المائة، ثم الزيوت بنسبة 10.5 في المائة والسكر بنسبة 9.3 في المائة والبقوليات بنسبة 2.8 في المائة والبيض بنسبة 0.1 في المائة. وسجلت الأسماك والخضروات والفاكهة والبطاطس فائضاً بنسبة 9.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية، ويتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية إلى إن تبلغ حوالي 96 مليار دولار في عام 2030<sup>(1)</sup> في حالة بقاء مستويات الإنتاج الزراعي على وضعها الراهن، مع تزايد السكان وتحسن مستوى نصيب الفرد من الناتج.

## الناتج الزراعي العربي

بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2013 حوالي 136.3 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح يمثل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل الناتج زيادة متوسطة بنسبة قدرها 7.8 في المائة خلال الفترة 2000 – 2013، الجدول (1).

الجدول رقم (1)\*  
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية  
(بالأسعار الجارية)  
2000، 2005، (2010-2013)

| معدل النمو السنوي (%) |               | 2013      | 2012      | 2011      | 2010      | 2005      | 2000    | البيان   |
|-----------------------|---------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|--|
| -2012<br>2013         | -2000<br>2013 |           |           |           |           |           |         |  |
| 3.8                   | 11.1          | 2,734,061 | 2,633,529 | 2,389,234 | 2,075,461 | 1,166,512 | 715,908 | الناتج المحلي الإجمالي   |
| 5.3                   | 7.8           | 136,251   | 129,334   | 124,557   | 126,976   | 70,751    | 55,941  | الناتج الزراعي<br>نسبة الناتج الزراعي إلى<br>الناتج المحلي الإجمالي<br>(%) |
|                       |               | 5.0       | 4.9       | 5.2       | 6.1       | 6.1       | 7.8     |  |

\*السنوات من 2011-2013 لا تشمل سورية.  
المصدر: الملحق (1/3).

وقد ساهمت الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار وعدم انتظامها خلال الموسم الزراعي وضعف استخدام التقانات الحديثة في تراجع نمو الناتج الزراعي عن معدلاته الطبيعية في بعض الدول العربية. وبما أن معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة فإن إنتاجها الزراعي يبقى دائماً معرضاً للمحددات الجوية ولموجات الجفاف المتتالية. وتؤثر التباينات في الأراضي القابلة للزراعة وفي موارد المياه ما بين الدول العربية على مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاد كل دولة إلى حد كبير.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية، 2010.

وتفاوتت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من دولة لأخرى وفقاً لاعتبارات وعوامل متعددة من أهمها طبيعة الموارد المتوفرة في كل دولة من حيث تنوعها ووفرة عناصرها. ومع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة تعتبر متواضعة، إلا أنها تبقى نشاطاً اقتصادياً مهماً أخذاً في الاعتبار ما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص عمل.

ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات، ففي المجموعة الأولى، التي تضم مصر والمغرب والسودان وسوريا واليمن وموريتانيا والقمر، فإن مساهمة الزراعة فيها عالية نسبياً إذ تتراوح نسبتها بين 13.9 في المائة في مصر و33.8 في المائة في السودان. أما المجموعة الثانية فتضم 6 دول، حيث الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبياً، وهي الأردن وجيبوتي ولبنان والعراق وتونس والجزائر، حيث تتراوح مساهمة القطاع بين 3.0 في المائة في الأردن و9.3 في المائة في الجزائر، بينما تضم المجموعة الثالثة سبع دول تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلية هامشية وهي السعودية وليبيا وعمان والإمارات والبحرين والكويت وقطر، إذ تتراوح تلك النسبة بين 1.8 في المائة في السعودية و0.1 في المائة في قطر.

ومن الأمثلة على التناقض بين مؤشري المساحة المزروعة والناتج الزراعي ما هو قائم في كل من مصر والسعودية، حيث تمثل المساحة المزروعة فيهما حوالي 7 في المائة و1.8 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية، بينما يمثل الناتج الزراعي فيهما حوالي 27.7 في المائة و10.1 في المائة من الناتج الزراعي للدول العربية على التوالي. في حين تبدو الحالة معكوسة تماماً في السودان حيث تمثل المساحة المزروعة فيها حوالي 35 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية بينما يمثل الناتج الزراعي حوالي 15.4 في المائة من الناتج الزراعي في الدول العربية لعام 2013.

وتشير التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، إلى أن مجموعة من الدول العربية حققت زيادة في ناتجها الزراعي، مثل ليبيا والمغرب والأردن والجزائر واليمن حيث بلغت 20.1 في المائة و20 في المائة و18.1 في المائة و14.7 في المائة و14.0 في المائة على التوالي. كما كانت متواضعة نوعاً ما في عدد من الدول العربية مثل العراق ومصر والسعودية ولبنان إذ تراوحت بين 3.3 في المائة و5.1 في المائة. وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في كل من السودان والقمر وتونس، التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 18 في المائة من الناتج الزراعي العربي بنسبة 7.1 في المائة و5.6 في المائة و2.8 في المائة على التوالي بسبب الأحداث الداخلية في بعض هذه الدول، الملحق (1/3).

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2013 ليصل إلى حوالي 389 دولار. وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام، إذ بلغ حوالي 580 دولاراً في السودان وتراوح بين 348 دولاراً و550 دولاراً في تونس ولبنان ومصر والسعودية والمغرب والجزائر. وتراوح بين 214 دولاراً و311 دولاراً في اليمن والقمر وعمان والعراق وسوريا والإمارات. كما تراوح بين 48 دولاراً و162 دولاراً في جيبوتي والبحرين وليبيا وقطر والأردن والكويت وموريتانيا.

وبوجه عام، فإن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية من حيث النمو السنوي بلغ متوسطه حوالي 7.8 في المائة خلال الفترة (2000 – 2013) بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ حوالي 2.7 في المائة، ولا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً مقتصرًا على أداء القطاع الزراعي بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأنشطة الزراعية على العوامل البيئية كالجفاف التربة وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع الحيوي مما يزيد من الضغوطات على الموارد مقابل تحقيق منافع قصيرة أو متوسطة على حساب الاستدامة الزراعية.

## الموارد الطبيعية في الدول العربية

### كفاءة استغلال الأراضي الزراعية

قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2012 بنحو 140 مليون هكتار أي حوالي 11 في المائة من المساحة الإجمالية. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حوالي 79.2 مليون هكتار، أي بزيادة قدرها 5.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل مساحة الأراضي المزروعة نحو 56.6 في المائة من الأراضي القابلة للزراعة، وسجلت مساحة الأراضي التي تعتمد على الزراعة المروية عام 2012 زيادة طفيفة بلغت 0.7 في المائة (15.0 مليون هكتار)، في حين سجلت مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على الزراعة المطرية (38.5 مليون هكتار) انخفاضاً بنسبة 6.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. الملحق (2/3). ويعود هذا الانخفاض إلى تناقص المساحات المزروعة بسبب الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار والجفاف في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والجزائر وسوريا حيث تراوحت نسب التراجع بين 4 في المائة و 15 في المائة.

وقدرت مساحة الأراضي التي تستغل في الزراعات المستديمة عام 2012 بنحو 9.4 مليون هكتار أي بمعدل زيادة تقدر بنحو 0.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة دون استغلال (بور) بنحو 16.4 مليون هكتار أي بزيادة قدرها 63.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويرجع سبب ذلك إلى عدم كفاية مياه الري أو الأمطار أو ترك تلك المساحات لاستعادة خصائصها وقدرتها على الإنتاج. ويتركز حوالي 85 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في أربع دول عربية وهي السودان والمغرب والجزائر وسوريا، في حين ينحصر حوالي 81 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المروية في ست دول عربية وهي مصر والعراق والسودان والسعودية والمغرب وسوريا. وبالرغم من الأهمية النسبية الضئيلة لمساحة الأراضي الزراعية المروية (24 في المائة من المساحة المحصولية) إلا أنها تساهم بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي العربي الذي يقدر بحوالي 60 في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي العربي. إذ يستخدم في تلك الزراعة أساليب ومدخلات الإنتاج الزراعي الأكثر تطوراً، كما تحظى هذه الزراعة بمستوى أفضل من المرافق والبنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة بخلاف الزراعة المطرية، التي لا تزال في معظمها زراعات تقليدية فقيرة في مدخلاتها وخدماتها، وضعيفة في تقاناتها، كما أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في إطار جهود التنمية والإنفاق الاستثماري والنشاط البحثي والإرشادي.

وهناك مجالات لتحسين الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال رفع كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة وتوفير المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن كان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار أن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها مجموعة العوامل التي تتحكم باستثمار الأراضي الزراعية.

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتختلف تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى. إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولار و1500 دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. كما أن الاستغلال الكفء للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان عائد اقتصادي مناسب، علماً بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضاً العائد الاجتماعي والبيئي.

ويعتبر التوسع الزراعي الرأسي، الذي يعتمد على تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة هو الأقرب منلاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، فضلاً عن أنه أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي، وهو يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين عادة على الاستثمارات الكبيرة وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة. إلى جانب أن التوسع الرأسي يتطلب عمالة كثيفة وفرص عمل جديدة يمكن أن تساهم في التخفيف من حجم البطالة المتمركزة في الريف. وما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، إذ أن المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها، لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من ذلك القصور. وهناك إمكانات لزيادة إنتاجية الأرض من خلال تطوير التقانات الزراعية وتحسين المدخلات الزراعية.

### المراعي

تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية عام 2012 حوالي 425 مليون هكتار أي حوالي 32 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وتوزع معظم أراضي المراعي على المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشهد بدورها تساقطاً متبايناً وغير منتظم للأمطار. وتعتبر المراعي العربية فقيرة ومحدودة الإنتاجية إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه والجفاف وتعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر. وتمثل مساحة المراعي في السودان والصومال والسعودية حوالي 70 في المائة من مساحة المراعي في الدول العربية. ولا يتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كجم من اللحوم للهكتار مقابل 15 كجم للهكتار في الدول النامية، ويزداد التباين حال مقارنتها بالدول المتقدمة.

ويرجع سبب انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربو المواشي كالرعي الجائر والمبكر مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، وإهمال تجديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها.

وتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام الرعوي، والتوسع في زراعة الشجيرات العلفية، والتركيز على التكثيف المحصولي، وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي، والتوعية والإرشاد المكثف لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج للتطوير والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى إصدار التشريعات والقوانين لحماية المراعي من الانتهاكات.

### الغابات

تبلغ مساحة الغابات في الدول العربية عام 2012 حوالي 48.8 مليون هكتار أي بانخفاض قدره 28.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى انفصال جنوب السودان حيث يتركز حوالي 86 في المائة من تلك المساحة في السودان، يليها المغرب بنسبة 6.5 في المائة والجزائر بنسبة 1.8 في المائة. وتساهم الغابات في تحسين نوعية المياه عن طريق إبطاء انجراف التربة وتصفية الملوثات المتواجدة في المياه. كما تساهم في تنظيم توقيت ونوعية إعادة الضخ لأحواض المياه الجوفية. وفيما يتعلق بمنظومة الخدمات والفوائد التي تقدمها الغابات للأنظمة البيئية المرتبطة برفاهية الإنسان فتتمثل في حماية التنوع الحيوي وخفض انبعاثات الكربون، حيث يحتفظ الغطاء النباتي للغابات بحوالي 40 في المائة من كمية الكربون المخزنة في الأنظمة البيئية. وتواجه الغابات العديد من التحديات والانتهاكات منها التحول نحو الزراعة والاستخدامات الأخرى للأراضي وقطع الأشجار. ويؤدي هذا إلى تراجع مساحات الغابات وقدرتها على الحفاظ على التنوع الحيوي، علماً بأن تعرية الغابات وتدهور أراضيها يشكلان مصدراً رئيسياً لانبعاث الكربون إلى الغلاف الجوي وما يتبع ذلك من تأثيرات على المناخ العالمي.

وتتمثل مجالات تطوير الغابات والحفاظ عليها عن طريق إنشاء حوافز اقتصادية مناسبة، وتعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات، ووضع البرامج والخطط الهادفة إلى تشجيع المزارعين على زراعة الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية، واستصلاح المزيد من الأراضي لاستغلالها في زراعة الأشجار الغابية ذات المردود الاقتصادي. هذا إلى جانب وضع وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ريفية متكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات الريفية.

### التصحّر

يعتبر التصحر وتدهور الأراضي في مقدمة المشاكل البيئية التي تواجه الزراعة في الدول العربية، وترجع أسباب ذلك إلى النتيجة التراكمية للنشاطات الإنسانية مثل نظم الري غير الكفاء والرعي الجائر والزراعة غير المخططة والمنضبطة وقطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي وضعف إدارة الموارد المائية من جهة، والعوامل البيئية الطبيعية من جهة أخرى، مثل تغير المناخ والجفاف وانجراف التربة. وقد أسهمت هذه العوامل في انتشار ظاهرة

التصحّر في الدول العربية حيث أصبحت تغطي مساحات كبيرة تقدر بنحو 60 في المائة من مساحة الدول العربية، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر بنحو 3.5 مليون كم<sup>2</sup>. وقد سعت الدول العربية لمكافحة التصحر من خلال تعزيز التعاون العربي المشترك في عدد من الأنشطة المشتركة للحد من انتشار هذه الظاهرة تمثلت في حماية الغابات والمراعي وإنشاء ودعم المؤسسات التي تعني بالمحافظة على البيئة، كما شملت وضع الخطط والبرامج الهادفة للحد من انتشار التصحر، واستصلاح الأراضي المتصحرة، وصيانة الأراضي الأكثر عرضة للتصحّر، والاهتمام بتحسين طرق وأساليب الري الحديثة لوقف هدر واستنزاف الموارد المائية وإجهاد التربة.

## الموارد المائية

يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 285 مليار متر مكعب، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 274 مليار متر مكعب. وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم شحاً في الموارد المائية المتجددة بحكم تواجدها في مناطق مناخية جافة وشبه جافة. كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وتفاوت كمياتها. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من تلك المياه 750 متر مكعب في السنة، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 7 آلاف متر مكعب على المستوى العالمي وحوالي 4 آلاف متر مكعب في الدول الآسيوية وحوالي 5 آلاف متر مكعب في الدول الأفريقية.

### استغلال المياه السطحية

تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة عام 2010 بحوالي 232 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، يأتي أكثر من 60 في المائة من تلك الموارد من خارج الدول العربية. ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م<sup>3</sup> أي بنسبة 88 في المائة من إجمالي الموارد المائية السطحية. وتستهلك الزراعة حوالي 88 في المائة من الموارد المائية المستغلة، تليها الاستخدامات المنزلية التي تستغل حوالي 7 في المائة ثم الاستعمالات الصناعية التي تستهلك حوالي 5 في المائة. ويلقي شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة، والظروف المناخية والبيئية، عبئاً كبيراً على مصادر المياه الجوفية التي يستخدم جزء منها في تغطية العجز وتأمين الاحتياجات المائية اللازمة لأغراض الإنتاج الزراعي. الملحق (3/3)، الجدول رقم (2).

### استغلال المياه الجوفية

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار م<sup>3</sup>. كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م<sup>3</sup>، وتبلغ الكميات المتاحة سنوياً للاستخدام بنحو 83 في المائة في تلك التغذية. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية في بعض الدول العربية، مما يسهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، علاوة على الآثار البيئية السلبية، الجدول (2).

الجدول رقم (2)  
الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها  
خلال عام 2012

| مجموع الموارد المائية المتاحة | الموارد المائية غير التقليدية |              | مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية | الموارد المائية الجوفية |                 |         | الموارد المائية السطحية |
|-------------------------------|-------------------------------|--------------|---|-------------------------|-----------------|---------|-------------------------|
|                               | مياه التحلية                  | مياه التنقية |   | المتاح                  | التغذية السنوية | المخزون |                         |
| 285.4                         | 6.9                           | 4.5          | 274   | 35                      | 42              | 7734    | 232                     |

المصدر: الملحق (3/3).

### استخدام الموارد المائية في الزراعة العربية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية في الدول العربية بحوالي 15 مليون هكتار يُستخدم في ربيها حوالي 160 مليار م<sup>3</sup>. وتقدر المياه السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بنحو 114 مليار م<sup>3</sup>، نظراً لضعف كفاءة الري التي لا تتجاوز 50 في المائة. ويغطي الري السطحي التقليدي حوالي 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية، وقد أثبتت التجارب الحقلية في بعض الدول العربية أنه بالإمكان توفير ما لا يقل عن 50 مليار م<sup>3</sup> سنوياً من المياه لأغراض الري أي حوالي ثلث كميات المياه المستخدمة في الزراعة وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام مياه الري إلى حوالي 75 في المائة. وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي إلى الإفراط في استخدام المياه، نظراً لتوفير المياه للمزارعين بأسعار رخيصة حيث لا تغطي أسعار مياه الري إلا جزءاً يسيراً من كلفة الصيانة والتشغيل، وعدم وجود حوافز لتغيير الأنماط الزراعية للمحاصيل الكثيفة الاستخدام المائي، وكثرة التسرب والتبخر في الأقنية الترابية المكشوفة، إذ تتجاوز نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات 30 في المائة.

لقد أسهمت السياسات المائية المعمول بها في معظم الدول العربية في إيجاد قطاع زراعة مروية مدعوم بشكل كبير، حيث أدت الأسعار المنخفضة للمياه إلى توسعة المناطق المروية وزيادة الطلب على الموارد المائية والتخصيص غير الفاعل للموارد المائية بين المستخدمين والقطاعات المستخدمة لها. وقد ساهم عدم استعادة الكلفة الحقيقية للمياه وضعف الصيانة في تدهور البنية التحتية وضعف كفاءة توزيع المياه وكذلك فعالية الري. ويقدر معدل الإنتاجية المائية في الدول العربية بنحو 700 دولار للمتر المكعب أي حوالي 35 في المائة من المعدل العالمي<sup>(2)</sup>. ومن المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل في الدول العربية بفعل النمو السكاني والتصنيع وتحسن مستويات المعيشة. وفي هذا السياق فإن المستويات المتراجعة من موارد المياه سوف تؤدي إلى المزيد من تحديد نمو الزراعة ما لم تتخذ خطوات فاعلة لتأهيل وتفصيل أداء الإدارات والهيكل المعنية بقطاع المياه، وتشجيع اقتناء وبناء وسائل الري الحديثة وتوفير الدعم اللازم والتسهيلات الائتمانية للمزارعين لاقتناء التجهيزات على نطاق واسع.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010.



## الموارد البشرية

### القوى العاملة في الزراعة

يقدر عدد السكان الزراعيين عام 2012 حوالي 83.6 مليون نسمة أي حوالي 56 في المائة من سكان الريف بالمقارنة مع 61.4 في المائة عام 2005. ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة. وتقدر القوى العاملة في الزراعة في عام 2012 بحوالي 27.4 مليون عامل أي بنسبة 21.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية. هذا ويتضح أن هذه النسبة في تراجع مستمر نظراً لهجرة العمالة من العمل بالنشاط الزراعي بسبب انخفاض مستوى الأجور فيه والتوجه إلى القطاعات الأخرى ذات الأجور المرتفعة، الملحق (4/3).

وتشكل القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية حوالي 32.7 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين<sup>(3)</sup>، وبمقارنة الدول العربية من حيث القوى البشرية الزراعية مع الدول النامية والصناعية يتضح بأنها الأقل، وثمة قوة بشرية زراعية عاملة ومنتجة اقتصادياً، وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، إذ يستنتج من الجدول رقم (3) أنه من أصل قوة بشرية زراعية عربية إجمالية قدرها حوالي 44.5 مليون نسمة عام 2012 (على أساس 53 في المائة من السكان الزراعيين) كان منهم حوالي 27 مليون نسمة فقط (نحو 61 في المائة) ناشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي العربي، وهذه نسبة لافتة بضعفها وتقل كثيراً عن الدول النامية. أما العدد الباقي من القوة البشرية الزراعية البالغة حوالي 17 مليون نسمة في العام المذكور كانوا عاطلين عن العمل، وهذا بدوره يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة والمهدورة، ويجسد خطورة البطالة ومضاعفاتها، وهي بطالة تزداد تفاقماً طالما أن فرص العمل الجديدة تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويمثل التشغيل المنتج والمفيد لهذه الطاقة البشرية الزراعية المتعطلة أحد مفاتيح التنمية وأحد أهدافها في الوقت نفسه، الجدول (3).

الجدول رقم (3)  
القوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة لعام 2012  
(مليون نسمة)

| الدول           | السكان الزراعيون (1) | القوى العاملة في كافة القطاعات (2) | القوى العاملة في الزراعة (3) | نسبة 3 إلى 2 (%) | نسبة 3 إلى 1 (%) |
|-----------------|----------------------|------------------------------------|------------------------------|------------------|------------------|
| الدول العربية   | 84                   | 126                                | 27                           | 21.4             | 32.1             |
| الدول الأفريقية | 651                  | 433                                | 227                          | 52.4             | 34.9             |
| الدول الأوروبية | 199                  | 369                                | 20                           | 5.4              | 10.0             |
| آسيا            | 2303                 | 2091                               | 1030                         | 49.3             | 44.7             |
| العالم          | 2619                 | 3389                               | 1325                         | 39.1             | 50.6             |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 2014 و(الملحق 4/3).

<sup>(3)</sup> باعتبار أن القوى البشرية الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 64، تشكل وسطياً في البلدان النامية حوالي 53 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

ويعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنياً بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح بين (3 و6) أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي. ويعود سبب ذلك إلى تذبذب الإنتاج الزراعي، الذي يعتمد على الأمطار ومدى وفرتها. وتختلف الصورة بالنسبة لدخل المزارع من الزراعات المروية حيث يتسم الإنتاج بالاستقرار وتجاوز نظيره في الزراعات المطرية في حدود (3-9) أضعاف. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في عام 2012 حوالي 5086 دولار أي بزيادة 7.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2011.

وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، إذ تنخفض في معظم الدول العربية الزراعية وهي السودان والمغرب وتونس والجزائر ومصر وسوريا، إذ يتراوح بين 3077 دولاراً و7141 دولاراً. ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الزراعة المطرية حيث تذبذبت كميات الإنتاج وانخفاض معدلاته نظراً لتحكم العوامل المناخية في ذلك، فضلاً عن السياسات الزراعية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الإنتاج الزراعي الحديث بين أوساط المزارعين. وهناك مجالات واسعة في الدول العربية لتحسين إنتاجية العامل الزراعي من خلال توفير حوافز عمل وإنتاج لصغار المزارعين وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمزارعين وتوفير الأمن والاستقرار الاجتماعي وديمومة العمل للمزارع المنتج لفترات طويلة تتناسب مع طبيعة الإنتاج الزراعي. كما يشمل ذلك توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بشروط وأسعار مقبولة تراعي إمكاناتهم المادية وتحفزهم على تكثيف الزراعة وتطويرها، وعلى استمرار العناية بالأرض والحرص عليها، وعلى خصائصها وبشكل يخفف من التكاليف البيئية إلى أدنى حد ممكن. ومن المفيد أن يقترن ذلك كله بتوفير علاقات سعرية معقولة بين أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية، والقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وبشكل يضمن توازناً مقبولاً لشروط التبادل، ويحد من استغلال المزارعين، الملحق (5/3).

### الهجرة من الريف وسبل معالجتها

تعتبر ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الدول العربية متعددة الأبعاد. حيث لم تعد الزراعة، التي هي نشاط ريفي بالأساس قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة، إذ بلغت نسبة النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2012) حوالي 2.2 في المائة، بينما ازداد نمو القوى العاملة بنسبة 2.7 في المائة سنوياً متراًفاً مع تراجع في حصة القطاع الزراعي من التوظيف بمعدل 2.1 في المائة سنوياً في الفترة ذاتها. وتسبب انعدام التنوع في الاقتصادات الريفية مع ضعف الروابط ما بين الزراعة والنشاطات الصناعية في إعاقة التوسع في فرص التوظيف التي يمكن أن تدعم سبل المعيشة في المناطق الريفية. ومما يزيد من تفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية في الدول العربية، ضعف مستوى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية فضلاً عن عدم كفاية البنى الأساسية للخدمات البيطرية والمخبرية وخدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة وخدمات الإرشاد الزراعي، إلى جانب تدني مستوى الأجور وانخفاض مستوى المعيشة في الريف. ومن الأسباب الكامنة وراء الهجرة الداخلية في الدول العربية السعي وراء فرص عمل موجودة في أماكن بعيدة عن مواقع التواجد الأصلية، والفقر الريفي. ومما يزيد من تفاقم هذه العوامل الاجتماعية تغير المناخ من حالات جفاف مكثفة وقاسية إلى عدم انتظام في تساقط الأمطار، وبالتالي تعرض الزراعة وسبل المعيشة للمخاطر في كثير من المناطق الريفية. وتمثل برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة

أحد المداخل الهامة للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بالتركيز على تطوير الخدمات الأساسية التي تمس رفاه المجتمع الريفي، وفي توطيد المشاريع ذات العمالة الكثيفة في الأوساط الريفية، وقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها في العديد من الدول وأسهمت في تثبيت السكان في الريف وعملت على تحسين مستوى دخلهم.

يعاني حوالي ربع سكان الدول العربية من الفقر، ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتتخلى الأسر الريفية الفقيرة عن المدخلات الإنتاجية التي تملكها في سبيل الحصول على الغذاء، مما يعرضها للخطر ويحد من قدرتها على تحقيق الدخل. كما تقوم في أغلب الأوقات بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف توفير الغذاء لأفرادها. وتعتبر الأصول التي تملكها الأسر الريفية مثل الأراضي ورأس المال المادي، والتعليم والصحة عوامل جوهرية تعزز من قدرة المزارعين على تأمين سبل المعيشة الريفية والمشاركة والمنافسة في الأسواق الزراعية. ويعتبر تحسين القدرة على امتلاك هذه الأصول أمراً في غاية الأهمية لتعزيز القدرة الشرائية للمزارعين ويتطلب ذلك استثماراً كبيراً من القطاع العام.

ويعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمراً جوهرياً لمكافحة الفقر الريفي وزيادة الأمن الغذائي على المستوى الوطني، إذ أن تمكين أصحاب المزارع الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم يسهم في تحسين الأمن الغذائي الأسري والذي بدوره يسهم في الأمن الغذائي الوطني. ويعاني القطاع الزراعي الريفي في معظم الدول العربية من ضعف خدمات الإرشاد الزراعي، وفي ظل غياب البحوث العلمية الأكثر استجابة للتحديات في الريف والقدرة على الاستخدام الكفء للمعرفة الناتجة عنها، هناك تباين كبير في الإنتاج ما بين المزارعين ضمن الموسم الواحد. وتتسبب كميات المحاصيل غير المنتظمة بالإضافة إلى غياب منافذ التسويق الملائمة للمنتجات الزراعية في حرمان المزارعين الصغار من تدفق ثابت للدخل. وبالرغم من أن المرأة تساهم وتشارك بنشاط في كل العمليات الزراعية، إلا أنها لا تستفيد من الخدمات الإرشادية بالشكل المطلوب.

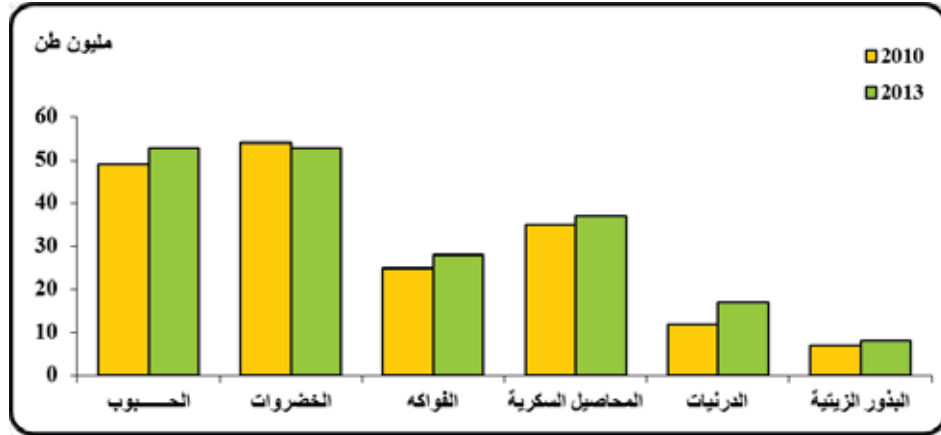
## الإنتاج النباتي والحيواني والسكي

### الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2013 زيادة بنسبة 2.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق نتيجة لتحسن مستوى الغلة بنسبة 2.7 في المائة. وحقق إنتاج الحبوب زيادة بنسبة 4.6 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة بنسبة 6.7 في المائة، إذ اهتمت الدول العربية بزيادة إنتاج الحبوب من خلال التوسع في استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والتي تتلائم مع الظروف البيئية والمناخية السائدة في الدول العربية ويجري تعميمها وانتشارها بين أوساط المزارعين بدعم من مراكز البحوث الزراعية الوطنية. وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2013 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت زيادة بالمقارنة مع العام السابق، باستثناء الشعير والذرة الرفيعة والدخن حيث تراجع إنتاجهما بنسبة 8.4 في المائة و22.4 في المائة على التوالي نظراً لانخفاض الغلة لكليهما بنسبة 3.8 في المائة و14.7

في المائة على التوالي، بسبب زراعتهما في المناطق الهامشية ذات الأمطار المحدودة نسبياً. كما سجل إنتاج الخضروات تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة، بالرغم من تحسن مستوى الغلة بنسبة 1.2 في المائة وذلك لتراجع المساحة المزروعة بنسبة 1.7 في المائة. وسجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 5.0 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 4.0 في المائة. وقد تركزت تلك الزيادة في مصر حيث يزرع القمح مروياً. وسجلت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، إذ سجل إنتاج الدرنات زيادة بنسبة 10.8 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 9.0 في المائة، والألياف زيادة في إنتاجها بنسبة 11.2 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 11.4 في المائة، والفاكهة زيادة في إنتاجها بنسبة 3.8 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 16.6 في المائة، الملحق (6/3)، والشكل (1) والجدول (4).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي (2010 و2013)



المصدر: الملحق (6/3).

الجدول رقم (4)  
نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2012-2013)

| نسب مئوية            |         | نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2012-2013) |       |                  |         |                   |       |
|----------------------|---------|---|-------|------------------|---------|-------------------|-------|
| المحصول              | الإنتاج | المساحة المحصولية                         | الغلة | المحصول          | الإنتاج | المساحة المحصولية | الغلة |
| الحيبوب              | 4.6     | 1.9-                                      | 6.7   | البذور الزيتية   | 1.3     | 0.6-              | 1.9   |
| القمح                | 5.0     | 4.0                                       | 0.9   | الخضروات         | 0.5-    | 1.7-              | 1.2   |
| الشعير               | 8.4-    | 4.8-                                      | 3.8-  | الفاكهة          | 3.8     | 16.6              | 11.0- |
| الذرة الرفيعة والدخن | 22.4-   | 9.0-                                      | 14.7- | الألياف          | 11.2    | 11.4              | 0.2-  |
| الدرنات              | 10.8    | 9.0                                       | 1.6   | المحاصيل السكرية | 1.3     | 2.4               | 1.1-  |
| البقوليات            | 5.0     | 6.4                                       | 1.3-  |                  |         |                   |       |

المصدر: الملحق (6/3).

وما من شك فإن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية يتطلب العمل على حماية الموارد الأرضية والمائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها. والتوسع في الري التكميلي الحديث واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وتعميم ونشر نتائجها بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية مع دعم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة. بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتحقيق التوازن في تخصيص الاستثمارات بين القطاعات.

إن تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال توسعة الأراضي المروية تبقى محدودة نظراً لشح المياه، إلا أن الخيار الواعد يتركز في استخدام المياه المتاحة بطريقة أكثر كفاءة في الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين كفاءة الري بصياغة سياسات تعمل على تحسين وتطوير إدارة الطلب على المياه ووضع إجراءات واضحة لتسعير المياه تتيح توفير الحوافز اللازمة للمزارعين لتغيير أنماط الري المستخدمة والتركيبية المحصولية. وتشير بعض الدراسات حول تأثير محدودية موارد المياه على إنتاج الحبوب، أنه في حالة تحسين كفاءة الري بحدود 75 في المائة، فإن ذلك سيعمل على توفير ما لا يقل عن 50 مليار متر مكعب من المياه. كما أن المياه التي يتم توفيرها لإنتاج الحبوب بمعدل 1500 متر مكعب للطن، من شأنه أن يزيد من إنتاج الحبوب بحوالي 20 مليون طن في عام 2030، و35 مليون طن سنة 2050، وذلك من خلال رفع الإنتاجية من نحو 1.6 طن للهكتار إلى المعدل العالمي البالغ 3.7 طن للهكتار، (الجدول (5)).

الجدول رقم (5)  
توقعات كميات المياه المتاحة لإنتاج الحبوب في بعض الدول العربية\*

| 2050  | 2030  | 2010  | استخدام المياه (مليار م <sup>3</sup> )                          |
|-------|-------|-------|---|
| 58.8  | 48.6  | 34.2  | الاستخدام المنزلي والصناعي                                      |
| 183.8 | 183.8 | 183.8 | الاستخدام الزراعي بكفاءة ري 40%                                 |
| 242.6 | 232.4 | 218.0 | مجموع استخدامات المياه  |
| 274.0 | 274.0 | 274.0 | مجموع الموارد المائية الطبيعية*                                 |
| 32    | 41.6  | 56    | التوازن المائي  |
|       |       |       | الحبوب (مليون طن)   |
| 120   | 101   | 65    | الطلب على الحبوب  |
| 50    | 50    | 50    | الإنتاج الحالي للحبوب   |
| (70)  | (51)  | (15)  | فائض (عجز) الحبوب   |
|       |       |       | المياه المتاحة لمليار م <sup>3</sup>                            |
| 55.1  | 55.1  | 55.1  | المياه التي تم توفيرها بكفاءة ري 70%                            |
|       |       |       | استخدام المياه التي تم توفيرها لإنتاج الحبوب (1500/متر مكعب/طن) |
| 35    | 20    | 35    | إنتاج الحبوب (مليون طن)   |
| 35    | 20.1  | 20.1  | فائض (عجز) الحبوب (مليون طن)                                    |

المصدر: البيئة العربية - الاقتصاد الأخضر 2013.  
\* الجزائر، مصر، العراق، المغرب، السودان وسورية.

## الأداء الزراعي العربي

لازال الإنتاج الزراعي عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية لخطط وبرامج الدول العربية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الرئيسية، بالرغم من وفرة الموارد. وتتمثل مؤشرات قصور التنمية الزراعية العربية في عدد من الجوانب من أهمها:

1- ضعف الكثافة المحصولية<sup>(4)</sup>: إذ تقدر بنحو 70 في المائة موزعة بصورة تقريبية وسطية بين 60 في المائة في الأراضي المطرية و110 في المائة في الأراضي المروية، إلا أنها تتسم بالتباين الشديد من دولة لأخرى. ويرتفع التكتيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة الكبيرة. وهناك إمكانيات لرفع الكثافة المحصولية في الدول العربية إلى متوسط عام يبلغ حوالي 120 في المائة. ويعتبر التكتيف المحصولي في مقدمة الأساليب التقنية المهمة لزيادة الإنتاج الزراعي، من خلال التوسع في الري وترشيده وتطبيق منجزات التقانة الحيوية وهندسة الجينات.

2- انخفاض إنتاجية الأرض المزروعة: وعلى وجه الخصوص في مجموعة الحبوب وهي المحاصيل الأكثر أهمية. وتتراوح إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية بين 25 في المائة و50 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة لها، إذ يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من القمح حوالي 1550 كجم/ هكتار بالمقارنة مع 7900 كجم/ هكتار في الدول النامية، والشعير 940 كجم/ هكتار بالمقارنة مع 3720 كجم/ هكتار في الدول النامية.

3- تدهور الأراضي الزراعية العربية: بفعل عوامل التملح والانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الحيازات الزراعية. وتعاني ثلث مساحة الأراضي المروية في الدول العربية من تبعات التملح. وتقدر خسارة التربة من جراء الانجراف الريحي بمعدل (2-3) في المائة في السنة. أما النتائج السلبية للانجراف المائي فتتمثل في إضعاف طاقة الأرض الإنتاجية وإيجاد ترسبات ضارة في البحيرات والخزانات والسدود وفي قنوات الري وشبكات الموصلات. ويتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في الشواطئ العربية بين (10 – 200) طن/ هكتار/ سنة في جنوب وشرق البحر المتوسط، ويرتفع هذا المعدل في بعض السفوح السورية والمغربية إلى أكثر من 250 طن/ هكتار/ سنة.

4- التباطؤ النسبي في التوسع في استصلاح واستزراع أراض جديدة وتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة وضياعتها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي، والانجراف والتملح. إذ بلغ معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة خلال الفترة (2011 – 2012) حوالي 0.7 في المائة فقط. الملحق (2/3). وتعاني بعض الأراضي الزراعية في الدول العربية من تقسيم وتجزئة الملكيات والحيازات وتحويلها إلى حيازات صغيرة مما يضعف كفاءة الاستغلال الزراعي. ويشكل عدد الحيازات الزراعية المفرطة في الصغر، التي تقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد نسبياً مرتفعة من إجمالي عدد الحيازات في معظم الدول العربية، إذ يبلغ نحو 17 في المائة في سوريا، و23 في المائة في المغرب، و58 في المائة في اليمن.

(4) الكثافة المحصولية: حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لزراعة تلك المحاصيل في تلك السنة.

وما من شك فإن هنالك إمكانات لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالرغم من المحددات المناخية، إذ يمكن الحد من تأثيرها بواسطة تطوير تطبيقات التقانة الزراعية وتحسين مدخلات الإنتاج الزراعي والتي تعتبر أقل كلفة وأسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي. وتسهم زيادة غلة الأرض الزراعية في تحسين دخل المزارع وزيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية، كما تعتبر زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأكثر مرونة والأقرب مثلاً في الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية.

كما أن هناك أساليب متنوعة زراعية وبيولوجية وميكانيكية وتنظيمية للحد من الآثار السلبية للانجراف، للحفاظ على التوازن المناسب للرطوبة والمادة العضوية في التربة، ويمثل حماية الغطاء النباتي وتنميته وتكثيفه وتوسيع رقعته ونشر الزراعة المختلطة، ومحاصيل وأعلاف وأشجار والزراعة في شرائط متناوبة وزراعة المصاطب في المناطق المائلة، نماذج فعالة لمجابهة الانجراف. وتطبيق دورات زراعية مناسبة اقتصادياً وبيئياً والاستفادة من زراعة السماد الأخضر وتسميد التربة عضوياً.

إن مواجهة معوقات أداء القطاع الزراعي يتطلب التركيز على حماية وتطوير الموارد المتاحة واستغلال المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، والاستفادة من منجزات التقانة الحيوية في مجال استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية والتي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية، والمحافظة على الموارد المائية بشكل خاص وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

### الإنتاج الحيواني

تتميز أنظمة تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية بأنها ملائمة للبيئة، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة، وهي تنتشر على نطاق واسع في إطار الأسلوب الرعوي التقليدي المتنقل أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة. بينما تنتشر على نطاق ضيق نظم تربية المواشي الحديثة المكتفة ذات الطابع التجاري الصناعي. ويكتنف النظام التقليدي في تربية المواشي عدد من المعوقات التي تحد من تطورها وتمثل في ضعف الرعاية الصحية والبيطرية مما يعرضها للإجهاد والمرض وانخفاض معدلات نموها في الظروف المناخية الصعبة. وتنتهج الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية أسلوبين، الأول ويعتمد على التوسع الأفقي (زيادة العدد) أما الثاني فيركز على تطوير إنتاجية المواشي من اللحوم والألبان والصوف (زيادة الكمية).

وتنتشر تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق واسع، وقد حقق هذا القطاع في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية أهمها إسهامه بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وتمتاز نظم تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية، وبمرونتها من حيث المكان، وإمكاناتها التقنية المتطورة، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج وعلى تقديم منتجاتها بأسعار منخفضة نسبياً. إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها الكبير على التقنيات والمدخلات المستوردة من البلدان الأجنبية، فضلاً عن أن تربية الدواجن الكثيفة، يتركز معظمه بالقرب من المدن، مما يشكل مصدراً لتلوث البيئة حولها.

بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2013 حوالي 345.3 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل بالمقارنة مع 340.6 مليون رأس عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 1.4 في المائة. ويمتلك السودان حوالي 55 في المائة من عدد الأبقار والجاموس وحوالي 25 في المائة من الأغنام والماعز. وتعتبر إنتاجية الأبقار في الدول العربية من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات المتحققة في الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي 35 في المائة من مستوى الإنتاجية في أستراليا، وحوالي 30 و20 في المائة من مستوياتها في كل من أمريكا وأوروبا، الملحق (7/3).

وثمة إمكانات كبيرة في الدول العربية لتطوير نوعية وأعداد المواشي ومواصفاتها وزيادة قدرتها على الإخصاب والتناسل وتحسين كفاءتها الإنتاجية في حال توفر متطلبات وشروط التربية الحديثة الملائمة. ويهدف تحقيق ذلك لابد من توفير التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، وتوفير الرعاية الصحية، وتأهيل الكوادر الفنية اللازمة.

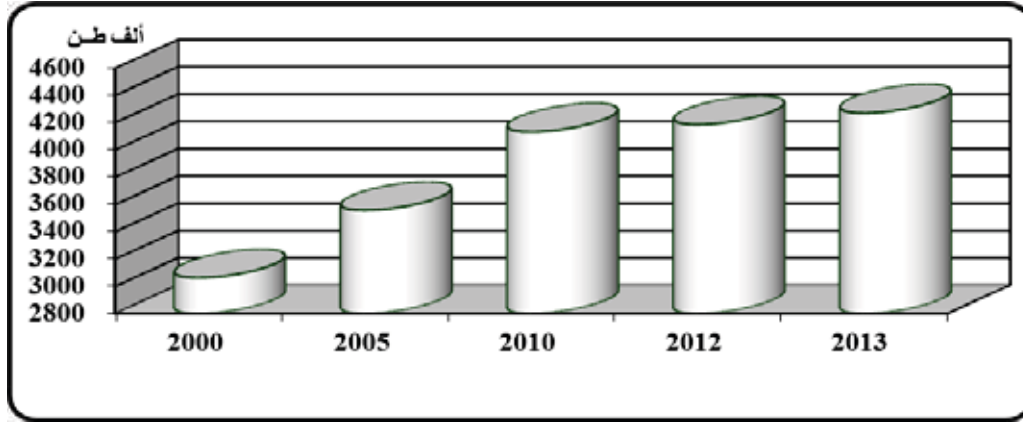
### الإنتاج السمكي

تمثل الثروة السمكية عنصراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتعتبر تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك منخفضة بالمقارنة مع المصادر الأخرى في غالبية الدول العربية التي لا تمتلك ثروة حيوانية كبيرة وليس لديها قدرة نسبية على إنتاج اللحوم. وتتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم، والمسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية والمزارع السمكية.

يقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2013 بحوالي 4.3 مليون طن أي بزيادة قدرها 2.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55 في المائة من المخزون السمكي العربي وحوالي 85 في المائة من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية. ويتفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية، إذ يمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا، وهي دول ذات موارد سمكية غنية، حوالي 76.4 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية. يليها عمان وتونس والجزائر والإمارات، وهي الدول ذات الاكتفاء الذاتي من الأسماك، حوالي 11.5 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 12.1 في المائة. وبالرغم من الزيادة المتواضعة التي تحققت عام 2013 إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في خمس دول عربية هي الكويت والجزائر واليمن والبحرين وسورية تراوح بين 0.3 في المائة و 22.7 في المائة، الملحق (8/3) والشكل (2).



الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2000 و2005 و2010 و2012-2013)



المصدر: الملحق (8/3).

وهناك إمكانيات لدى الدول العربية لزيادة إنتاجها من الأسماك تتمثل في رفع كفاءة المصائد الطبيعية وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال الصيد البحري، وتوفير الدعم للصيادين فنياً ومالياً، وتعزيز التعاون بين الدول العربية للمحافظة على الموارد السمكية وتنظيم استغلالها وتنميتها، وتشجيع استخدام البحوث التطبيقية في مجال اختيار وتوطين التفانات الحديثة الملائمة لإدخال الأصناف من الأسماك ذات الإنتاجية العالية. وحماية المخزون السمكي في الدول العربية من الاستثمار الجائر الذي تم من قبل بعض الشركات العالمية.

## الصادرات والواردات الزراعية

### الصادرات الزراعية

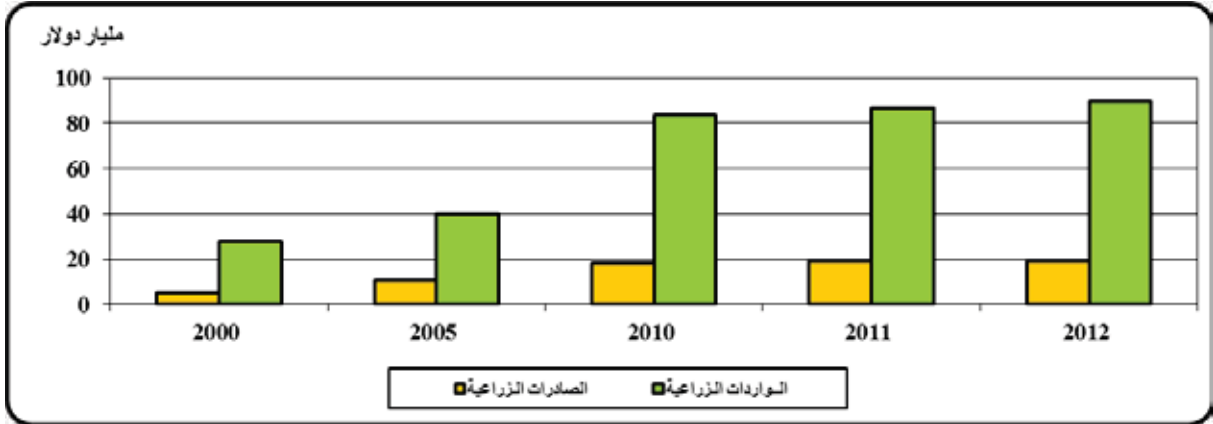
بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار، بارتفاع ضئيل قدره 0.6 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي 89.6 مليار دولار بارتفاع قدره 3.6 في المائة. وقد أدى التفاوت الكبير بين الصادرات والواردات الزراعية إلى استمرار تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 22.7 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012، الملحق (9/3) والجدول (6) والشكل (3).

الجدول رقم (6)  
الصادرات والواردات الزراعية العربية

| معدل النمو السنوي % |           | الصادرات والواردات الزراعية (مليار دولار) 2000، 2005، 2009 - 2012 |       |       |       |       |       |                                     |
|---------------------|-----------|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------|
| 2012-2011           | 2012-2000 | 2012  | 2011  | 2010  | 2009  | 2005  | 2000  |                                     |
| 0.6                 | 11.4      | 19155   | 19050 | 18320 | 18314 | 10493 | 5243  | الصادرات الزراعية                   |
| 3.6                 | 10.2      | 89592   | 86470 | 83687 | 70250 | 39807 | 27911 | الواردات الزراعية                   |
| 4.5                 | 9.9       | 70437   | 67420 | 65367 | 51936 | 29141 | 22668 | عجز الميزان التجاري الزراعي         |
|                     |           | 21.4  | 22.0  | 21.9  | 26.1  | 26.4  | 18.8  | نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية |

المصدر: الملحق (9/3).

الشكل (3): قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية  
(2000 و2005 و2010 و2012)



المصدر: الملحق (9/3)

وسجلت عائدات الصادرات الزراعية لكل من المغرب والإمارات ومصر والسعودية، التي تمثل صادراتها الزراعية حوالي 60.2 في المائة من عوائد الصادرات الزراعية العربية، زيادة بنسبة 15.2 في المائة و12.5 في المائة و3.7 في المائة على التوالي. وسجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وتونس تراجعاً بلغ 17.0 في المائة و2.9 في المائة على التوالي خلال عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق نظراً للأحداث الداخلية في تلك الدول.

#### الواردات الزراعية

بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية عام 2012 حوالي 89.6 مليار دولار أي بزيادة 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. وسجلت الواردات الزراعية في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية زيادة، إذ ارتفعت تلك الواردات في الجزائر بنسبة 10.6 في المائة والمغرب بنسبة 8.3 في المائة. والإمارات بنسبة 5.5 في المائة والعراق بنسبة 4.3 في المائة ومصر بنسبة 3.5 في المائة والسعودية بنسبة 8.2 في المائة. وتمثل الواردات الزراعية لهذه الدول حوالي 71 في المائة من قيمة الواردات الزراعية العربية لعام 2012. وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية في الكويت والسودان وليبيا تراجعاً تراوح بين 2.1 في المائة و22.5 في المائة، الملحق (9/3).

وسجلت الواردات الزراعية في الدول العربية الأخرى التي يعتبر حجم وارداتها الزراعية متوسطاً أو ضعيفاً نسبياً زيادة تراوحت بين 1 في المائة في القمر و13.9 في المائة في موريتانيا. ويتفاوت العجز التجاري الزراعي للدول العربية، إذ يبلغ في السعودية حوالي 26 في المائة من إجمالي العجز في الدول العربية، يليها الإمارات بنسبة 13 في المائة ثم الجزائر بنسبة 10.5 في المائة والعراق بنسبة 10 في المائة ومصر بنسبة 9.1 في المائة والمغرب بنسبة 5.2 في المائة. وبلغ صافي قيمة الواردات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 حوالي 41.7 مليار دولار أي حوالي 59 في المائة من إجمالي العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية مجتمعة، الملحق (9/3).

## الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

### الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2012 بنسبة 5.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2011 (من حوالي 60 مليار دولار إلى حوالي 63 مليار دولار)، كما ارتفعت كمياتها بنسبة 2.8 في المائة أيضاً. ويعود الارتفاع في قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية بشكل رئيسي إلى استمرار بقاء الأسعار العالمية لهذه السلع عند مستويات مرتفعة خلال عام 2012، إضافة إلى انخفاض مستويات إنتاج الدول العربية من هذه السلع، مقارنة بمستويات الطلب عليها. وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71.4 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام 2012، وشكلت قيمة واردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان والبيض حوالي 78.6 بالمائة من قيمة واردات السلع الرئيسية. ويتبين أن معظم السلع الغذائية الرئيسية المستوردة قد شهدت زيادة في كمياتها أو قيمتها أو كليهما خلال عام 2012. وهو ما يؤثر إلى زيادة الاختلال في بنية هيكل الصادرات والواردات الزراعية بشكل كبير، وازدياد العجز في الميزان التجاري من هذه السلع، الملحق (10/3) والجدول (7).

الجدول رقم (7)  
نسب التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية  
2012، 2011

نسب مئوية

| السلعة         | الكمية | القيمة | السلعة            | الكمية | القيمة |
|----------------|--------|--------|-------------------|--------|--------|
| الحبوب والدقيق | 2.6    | 6.4    | بذور زيتية        | 3.3    | 5.4-   |
| سكر خام        | 4.7    | 3.9    | زيوت نباتية       | 1.4    | 1.9    |
| بقوليات        | 7.9    | 6.3    | أبقار وجاموس      | 22.2-  | 20.9-  |
| الخضراوات      | 6.9-   | 6.5-   | لحوم              | 11.3   | 10.9   |
| الفاكهة        | 6.5-   | 6.8    | الألبان ومنتجاتها | 7.1    | 5.9    |

المصدر: الملحق (10/3).

### الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

تراجعت الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2012 بنسبة تقدر بحوالي 2.4 في المائة من حيث الكمية وزادت قيمتها بنسبة 1.6 في المائة، وهو مختلف عن متوسط الفترة (2000-2012) الذي حقق زيادة في نسبة الصادرات تقدر بحوالي 9.0 في المائة من حيث الكمية، و13.5 في المائة من حيث القيمة. ويعود سبب ذلك إلى تراجع كميات الصادرات من السلع الغذائية، كالبطاطس والسكر الخام والفاكهة، والتي تراوحت بين 2.1 في المائة و18.8 في المائة، وذلك نظراً لزيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان، وعدم توفير متطلبات الجودة في الأسواق التي تواجه فيها السلع المصدرة منافسة كبيرة، وضعف البنى والخدمات اللازمة للتصدير. وتمثل قيمة الصادرات العربية من الخضار والفواكه والأسماك حوالي 50 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية لعام 2012، الملحق (10/3).

## الفجوة الغذائية

يعتبر توفير الغذاء القاعدة الأساسية لبنية الأمن الغذائي، ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي في السياق الأوسع على الثروة الغذائية للدولة وقدرتها على إدارة تلك الثروة بطريقة كفوءة ومستدامة. ويتحقق الأمن الغذائي في حال حصول جميع الأفراد في جميع الأوقات على القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية. ويستند تعريف الأمن الغذائي على ثلاث قواعد وهي توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على شرائه واستخدامه. وهناك مجموعة من العوامل التي تثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية منها التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاضم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي والتأثيرات البيئية الناجمة عن توسع وتكثيف النشاط الزراعي. وتشير التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أنه على المستوى العالمي يمكن تطوير القدرة الإنتاجية الكامنة إلى مستوى كاف لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب خلال العقود الخمسة القادمة، وهو ما تفقده الدول العربية. وأنه في حال لم يتم تطوير أداء القطاع المحلي وفتح فرص أخرى أمام كسب الدخل فإن وضع الأمن الغذائي العربي الناجم عن الإنتاج المحلي المحدود سوف يستمر في التفاقم حتى في ظل وجود فائض غذائي على المستوى العالمي.

لقد أدى القصور في التنمية الزراعية العربية وعدم إحداث طفرات إنتاجية إلى استمرار تفاقم العجز الغذائي ووصوله إلى مستويات مرتفعة ومقلقة في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب وبشكل خاص القمح والزيوت النباتية والسكر، إذ بلغت نسبة الفجوة الغذائية في هذه السلع حوالي 57 في المائة و54 في المائة و58 في المائة و73 في المائة على التوالي. وقد أسهم ذلك كُله في زيادة قيمة الفجوة الغذائية حيث بلغت عام 2012 حوالي 34.8 مليار دولار أي بزيادة بلغت 1.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتعود هذه الزيادة إلى استمرار أسعار بعض السلع الغذائية على ما هي عليه في عام 2011 دون تغيير يذكر. ويتضح زيادة استهلاك الحبوب من 84 مليون طن إلى حوالي 118 مليون طن، والقمح من 35 مليون طن إلى حوالي 56 مليون طن وذلك خلال الفترة (2000 – 2012)، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من هذه السلعة عام 2012 حوالي 152 كيلوجرام، الجدول (8).

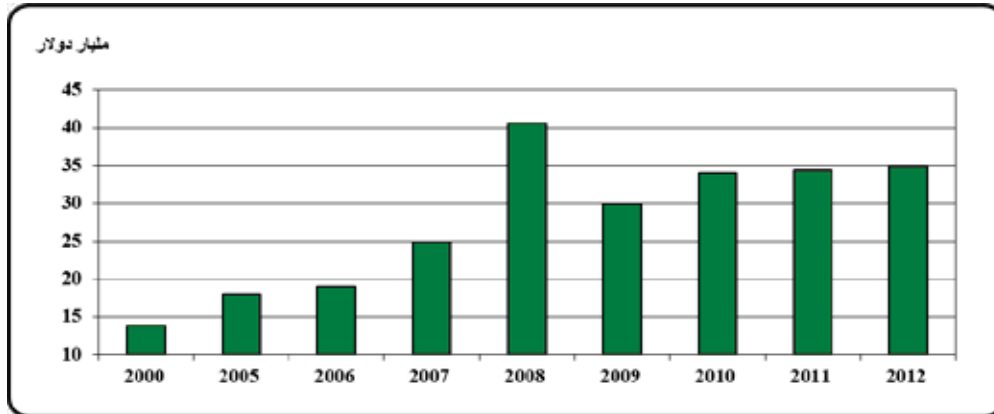
الجدول رقم (8)  
ازدياد كميات الفجوة الغذائية في الدول العربية (مليون طن)

| السلعة          | 2012            |               |           |               |         | 2000            |               |           |               |         |
|-----------------|-----------------|---------------|-----------|---------------|---------|-----------------|---------------|-----------|---------------|---------|
|                 | نسبة الاكتفاء % | نسبة الفجوة % | الاستهلاك | صافي الواردات | الإنتاج | نسبة الاكتفاء % | نسبة الفجوة % | الاستهلاك | صافي الواردات | الإنتاج |
| الحبوب          | 43.3            | 56.7          | 117.9     | 66.9          | 51.0    | 44.7            | 55.3          | 84.1      | 46.5          | 37.6    |
| (القمح)         | 46.4            | 53.6          | 56.2      | 30.1          | 26.1    | 47.7            | 52.3          | 35.4      | 18.5          | 16.9    |
| الزيوت النباتية | 41.6            | 58.4          | 5.0       | 2.9           | 2.1     | 44.3            | 55.7          | 3.8       | 2.1           | 1.7     |
| السكر الخام     | 27.0            | 73.0          | 11.9      | 8.7           | 3.2     | 34.3            | 65.7          | 7.0       | 4.6           | 2.4     |
| اللحوم          | 72.0            | 28.0          | 11.9      | 3.3           | 8.6     | 85.4            | 14.6          | 7.5       | 1.1           | 6.4     |
| الألبان         | 71.4            | 28.6          | 39.2      | 11.2          | 28.0    | 71.4            | 28.6          | 26.2      | 7.5           | 18.7    |

المصدر: الملحق (11/3).

وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، ويمثل القمح من حيث الأهمية النسبية المركز الأول في قائمة سلعة الحبوب ذات الفجوة المرتفعة، إذ تمثل قيمته حوالي 46.3 في المائة من قيمة مجموعة الحبوب وحوالي 25.5 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الأخرى، إذ تمثل مجموعة اللحوم حوالي 20.1 في المائة يليها الألبان بنسبة 11.7 في المائة ثم الزيوت بنسبة 10.5 في المائة والسكر بنسبة 9.3 في المائة والبقوليات بنسبة 2.8 في المائة والبيض بنسبة 0.1 في المائة. في حين سجلت الأسماك والخضروات والفواكه والبطاطا فائضاً بلغت نسبته حوالي 9.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية. وتراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الغذائية عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق بين 1.4 في المائة في السكر و79.8 في المائة للذرة الشامية. وبالمقابل انخفضت قيمة الفجوة في البيض والشعير والزيوت وتراوحت نسبة الانخفاض بين 2 في المائة في البيض و 6.3 في الزيوت، الملحق (11/3) والشكل (4).

الشكل (4): ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2000 و2005-2012)



المصدر: الملحق (11/3).

ويتوقع أن يزداد الوضع تفاقمًا في ضوء استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على حالها، واستمرار تزايد الحاجة إلى الغذاء، في ظل تزايد السكان وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج، ليؤدي ذلك إلى ازدياد قيمة الفجوة لتبلغ حوالي 47 مليار دولار بافتراض معدل نمو إجمالي الواردات يساوي المعدل المتوقع للنمو السكاني للدول العربية بواقع 1.6 في المائة للفترة 2012 – 2030.

#### الاكتفاء الذاتي

أسهم استمرار التفاوت بين معدل ازدياد الطلب على السلع الغذائية والإنتاج الزراعي إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها في عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق من حوالي 45.7 في المائة إلى حوالي 43.3 في المائة، واللحوم من 75.6 في المائة إلى 72.0 في المائة والألبان من 72.7 في المائة إلى 71.4 في المائة والبطاطس من 105.4 في المائة إلى 99.4 في المائة. وبالمقابل

سجلت بعض السلع تحسناً طفيفاً في نسب الاكتفاء الذاتي مثل القمح، إذ ارتفعت نسبة الاكتفاء من 43.4 في المائة إلى 46.4 في المائة، والأرز من حوالي 59.8 في المائة إلى حوالي 68.8 في المائة والزيوت والشحوم من حوالي 41.2 في المائة إلى حوالي 41.6 في المائة. كما حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسب الاكتفاء مثل الفواكه والبيض وحقت الخضراوات والأسماك فائضاً بنسبة 2.5 و2.8 في المائة على التوالي، الملحق (11/3).

لقد تكرر التأكيد على أن وضع الأمن الغذائي العربي وفي ظل معدلات ازدياد الفجوة بشكل كبير يتطلب القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي وبالتالي مواجهة العجز الغذائي وتتمثل في:

- 1- اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.
- 2- تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواءً الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيماوية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية.
- 3- تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على مكافحة التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.
- 4- الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.
- 5- وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محلياً، وينمط الملكية الزراعية، واستخدامات الأراضي.
- 6- تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البنى المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.
- 7- تفعيل إستراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الإستراتيجي لمساعدة الفقراء.

### التقانة الزراعية

يعتبر تطوير وتحسين الإنتاجية الزراعية في الدول العربية أحد المحاور الهامة للحد من الاختلال المتزايد بين النمو المرتفع للسكان واحتياجاتهم المتنامية للغذاء. ويتمثل السبيل لتحقيق ذلك في الاعتماد على التقانة الحديثة التي تفتح آفاقاً واسعة لتطوير أساليب الزراعة لتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوفرة، وتحسين استخدام التقاوي والبذور المحسنة، وتبني أساليب الري الحديث، بالإضافة إلى تطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الكيماوية.

يرتبط تطوير الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بالقدرة على تحقيق التطور التقني الذي يعتمد على نتائج البحوث العلمية الزراعية التطبيقية بمختلف أنواعها. وتزداد أهمية البحوث الزراعية نظراً للتغيرات السريعة في المعلومات والممارسات والاكتشافات التقنية الحديثة. وتعتبر التقنية الزراعية أحد أهم عوامل التطور والإنتاج الزراعي، وتنصير التقنية الحيوية تلك التقانات، والتي تشمل هندسة المورثات أو الجينات واستخدام البكتيريا والإنزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة، بالإضافة إلى معالجة ونقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج نسخ عن الحيوان صاحب النواة المنقولة، وهي ما تعتبر بالفعل إحدى الوسائل الفاعلة لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتحسين حفظ وصناعة واستخدام الموارد الوراثية.

وتلعب تقنية الاستشعار عن بعد دوراً فاعلاً في رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية السطحية والجوفية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحر، إذ تسهم في التكيف مع تغير المناخ وتوفر التنبؤات المبكرة للجفاف وبالتالي تجنب الكثير من التكاليف الاقتصادية المرتبطة بعوامل المناخ وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد. وتركز عمليات الإكثار النباتي في الدول العربية على إنتاج الأصناف المعدلة وراثياً والمقاومة للضغوطات الحية وغير الحية في البيئة الداخلية، واعتماد المكافحة الحيوية للقضاء على الأمراض دون استخدام الكيماويات الزراعية والمبيدات لتجنب أثارها السلبية على البيئة، وتحسين النوعية الغذائية للمحاصيل الزراعية المنتجة.

تستثمر الدول العربية سنوياً حوالي 1.4 مليار دولار في البحث والتنمية الزراعية أي بنسبة 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بالمقارنة مع 3 في المائة في الدول المتقدمة. ويواجه تطبيق التقنية الزراعية على نطاق واسع في الدول العربية عدداً من المحددات والعوائق تتمثل في قلة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ التجارب الحقلية والمخبرية، وقلة عدد الباحثين العلماء المتخصصين نظراً لضعف البنى التحتية من الأجهزة والحوافز والتسهيلات، وضعف التنسيق بين برامج البحوث الزراعية الوطنية ومراكز البحوث الزراعية الإقليمية والدولية، وضعف تطبيق حقوق الملكية لحماية الموارد الوراثية والأصناف المنتجة، وغياب خطة عربية شاملة للإكثار النباتي تحدد الأولويات والنشاطات المقترحة للمحاصيل المستهدفة. وما من شك فإن البحث العلمي التقني في مجال الأصناف المعدلة والتقليدية المقاومة للجفاف والملوحة يعتبر من الأمور الحيوية لضمان استمرارية الزراعة البعلية على أسس اقتصادية، وهي الأكثر انتشاراً في الدول العربية. ويتطلب هذا مزيداً من الاستثمار في برامج البحث والتطوير لإيجاد أصناف مقاومة للجفاف وذات إنتاجية مرتفعة وتتواءم مع الظروف البيئية المحلية. وهناك بعض النجاحات التي تحققت في عدد من الدول العربية في هذا المجال من خلال المشاريع المشتركة التي تم تنفيذها بالتعاون مع مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR)، مما يستوجب العمل على دعمها والتوسع في نشاطاتها لضمان تبني تلك التقانات في الدول العربية والعمل على نشرها بين أوساط المزارعين لتعميم الفائدة. كما حقق استخدام التقنية الحيوية في الأصناف والبذور الحديثة ذات الغلة المرتفعة للقمح في الزراعة المروية بعض التطور، وحققت عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب والسعودية مستويات إنتاجية متقاربة مع المستويات الإنتاجية في بعض الدول المتقدمة.

إن تحقيق زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل أولوية متقدمة في خطط وبرامج الدول لتحسين الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك تعزيز القدرة العربية وتمكينها من مواكبة التطورات في التقانة العلمية الزراعية وتوظيفها وتطويعها مع الظروف البيئية المحلية، ووضع الأطر المؤسسية اللازمة، وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة، وتعزيز وتشجيع التعاون والتنسيق القائم بين مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية والإقليمية والدولية.

### الزراعة العضوية

تعتبر الزراعة العضوية فرعاً من الزراعة التي تعتمد على إدارة الأنظمة البيئية، وهي تركز على الإقلال من استخدام المدخلات الزراعية الخارجية وخاصة المصنعة منها، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها نظام إدارة إنتاج شامل يدعم صحة الأنظمة البيئية الزراعية، بما في ذلك التنوع الحيوي والدورات والنشاطات البيولوجية في التربة. وتعتبر الزراعة العضوية عاملاً مهماً في زيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير وفي تحسين الأمن الغذائي وفي استدامة وتحسين الموارد البيئية والحفاظ على الصحة العامة، وزيادة الدخل. ويعتبر صغار المزارعين، الذين يعانون من ضعف الموارد، هم الفئة الأكثر استفادة من تعميم هذه الزراعة.

وعلى نطاق الدول العربية فإن الزراعة العضوية لا تحظى بالاهتمام والرعاية، بالرغم من دورها الحيوي والواعد، ولا زالت مساحة الأراضي الزراعية التي تنتشر فيها هذه الزراعة محدودة إذ لا تتجاوز 97 ألف هكتار، وتعتبر مصر الدولة العربية الأكثر تقدماً في مجال تنمية الزراعة العضوية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لذلك حوالي 40 في المائة من المساحة الإجمالية في الدول العربية، يليها تونس بنسبة 30 في المائة، والسعودية ولبنان بنسبة 10 في المائة. وتسعى بعض الدول العربية وفي مقدمتها السعودية لتطوير الأسواق المحلية بهدف استيعاب المنتجات من تلك الزراعة وتشجيع استهلاكها لزيادة الإنتاج منها. ويتطلب هذا من الدول العربية تطبيق المعايير لاعتماد المنتجات في إطار هذا النشاط، وتوفير كافة التسهيلات والدعم والحوافز للمزارعين لمساعدتهم على التحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة المحاصيل العضوية، ووضع القوانين والتسهيلات الميسرة لتشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دوراً مهماً في إنتاج وصناعة المخصبات العضوية والمبيدات الحيوية لتوفيرها بأسعار تنافسية لصغار المزارعين، وأن يرافق ذلك تطبيق سياسات تعطي الأولوية لتطوير ودعم المخصبات والمبيدات الحيوية كبديل عن الاستخدام المكثف للكيمواويات الزراعية التقليدية للمحافظة على الصحة العامة.

### التعاون العربي والأمن الغذائي

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في دعم التعاون الاقتصادي بشكل عام وتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات زراعية أكثر فعالية، إلا أن هذه الجهود لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو مقبولة في مجال استثمار الموارد الزراعية وإنتاج الغذاء لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء لسد الفجوة الغذائية نظراً لمعدل نمو السكان المرتفع.

وتتمثل حصيلة الجهد العربي في مجال الأمن الغذائي، في إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي عام 1980، وتشكيل فريق عمل الأمن الغذائي عام 1983 الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية في 13 دولة عربية، و تم تحديد 27



مشروعاً ذات أولوية أولى، إلا أن تنفيذ تلك المشروعات اعترضها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها. كما شمل هذا الجهد إنشاء العديد من المشروعات العربية المشتركة التي تعزز التكامل الزراعي العربي مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976، وقد ساهمت الهيئة في عدد من المشروعات الزراعية في مجال تطوير الموارد وصناعة السكر واستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف وبلغت قيمة مجمل استثماراتها إلى نهاية عام 2013 حوالي مليار دولار، وكذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبعض الاتحادات العربية المتخصصة كالاتحاد العربي للأسماك، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وقد أسهمت هذه المنظمات في إجراء بعض الدراسات والبحوث لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الري واستخدام الأراضي.

وشهد العمل العربي المشترك تطوراً هاماً في الاتجاه التمويلي لمشاريع التنمية في الدول العربية، حيث تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية، ساهمت في تمويل مشروعات رائدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات للتنمية الزراعية، وبناء السدود الكبرى وتحسين وتطوير وسائل الري. بلغت قيمتها في نهاية عام 2013 حوالي 8.1 مليار دولار أي بنسبة 11 في المائة من مجمل تمويلاتها لكافة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية. وقد ساهمت هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والمائي العربي والحد من تفاقم العجز الغذائي أكثر. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشروعات البنية الأساسية لتوفير البيئة المناسبة للمشاريع الزراعية وبلغت قيمة القروض المقدمة لهذا القطاع حتى نهاية عام 2013 حوالي 15.3 مليار دولار أي بنسبة 20 في المائة من إجمالي العمليات التمويلية للدول العربية.

وأقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض عام 2006 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وقد تضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتصلح هذه الاستراتيجية لأن تكون إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي. كما أقرت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت عام 2009 إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي العربي، ويغطي هذا المشروع مجالات إنتاج القمح والأرز والمحاصيل السكرية والزيوتية في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية كالسودان ومصر والمغرب وتونس والجزائر والسعودية وسوريا والعراق. وينفذ هذا المشروع، الذي تبلغ تكاليفه حوالي 65 مليار دولار، على ثلاث مراحل وبمشاركة بين القطاعين العام والخاص، إذ تتولى الحكومات تأمين المرافق والبنى التحتية ويتولى القطاع الخاص الاستثمار في مجال الإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية. وقد بادر الصندوق العربي للإنماء والاجتماعي بتمويل مشروع إنتاج القمح في الدول العربية وقد حقق نتائج فعليه. كما أقرت القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الرياض عام 2013 زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 56 في المائة لأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة وبما يمكنها من الفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة دعم الجهود العربية في مجال الأمن الغذائي.

وفي إطار متابعة هذا الاهتمام والدعم العربي بقضية الأمن الغذائي قامت بعض الدول العربية بالتعاون مع السودان مثل مصر والسعودية وسوريا والأردن بتوجيه اهتماماتها نحو إقامة المشاريع الزراعية المشتركة لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية ذات العجز الغذائي كالقمح والمحاصيل الزيتية. ويقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حالياً بالتنسيق مع الحكومة السودانية إعداد دراسة مشروع السودان بهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحديد المشروعات المؤهلة للاستثمار حتى يمكن طرحها على المستثمرين لتنفيذها للمساهمة في تقليص الفجوة الغذائية في الدول العربية.